الأمم المتحدة

A/65/515–S/2010/531

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البنود ٣٤ و ٣٩ و ٧٥ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أود أن أسترعي انتباهكم إلى البيان الذي أدلى به في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ السيد إدوارد نالباندیان، وزير الخارجية في جمهورية أرمينيا خلال المناقشة العامة للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. فهذا البيان يشكل دليلا قاطعا آخر على موقف أرمينيا الهدام ونواياها التوسعية وأيديولوجيتها العنصرية.

فانفعال وزير الخارجية في جمهورية أرمينيا الذي رسم فيه عن بلاده صورة الضحية الأبدية التي اعتدنا عليها، لم يُظهِر للعلن فقط أن المسؤولين في يريفان ما زالوا تحت التأثير الكارثي لتاريخهم المشوش، الذين يسعون إلى استغلاله قدر الإمكان لتبرير سياسة الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بل هو يبيِّن أيضا أن أرمينيا بعيدة كل البعد حتى عن التفكير بالانخراط في سعي واعٍ ومُجدٍ عن السلام في المنطقة.

وما يحمل على الدهشة هو أن وزير الخارجية في جمهورية أرمينيا – البلد الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن إشعال سعير الحرب العدوانية ضد أذربيجان، والقيام بأعمال

221010 221010 10-59239 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التطهير العرقي، وارتكاب غير ذلك من الجرائم الدولية الجسيمة أثناء النزاع، والمناداة المكشوفة بأيديولوجية عنصرية – آثرَ انتقاد البلدان المجاورة والمحاضَرَة عليها في قضايا متصلة بمفاهيم من قبيل السلام وحقوق الإنسان والمفاوضات وتسوية النزاعات.

وفي حين حاول وزير الخارجية الأرميني أن يلصق بأذربيجان تهمة تزعم تعرُّض الأرمن للقمع خلال الحكم السوفياتي ”بمحاولتها اقتلاعهم من أرض أجدادهم“ وإشعال سعير حرب وحشية، فهو يُمعِن في الصمت صمتا مطبقا عن الوقائع التي تشهد على عكس ذلك بما لا يقبل الجدل.

ففي الواقع، وعلى مدى ٧٠ سنة من الحكم السوفياتي، تمكنت أرمينيا من توسيع أراضيها أتى بمعظمه على حساب الأراضي الآذرية، وعن طريق استخدام كل وسيلة ممكنة لطرد الآذريين من مواطنهم الأصلية. ويكفي القول إنه خلال الفترة السوفياتية زادت أراضي أرمينيا من مساحة تتراوح بين ٠٠٠ ٨ و ٠٠٠ ١٠ كم^{2} إلى ٨٠٠ ٢٩ كم^{2}. ونتيجة لذلك، اقتُطعت منطقة ناخشيفان التابعة لأذربيجان من الجزء الرئيسي من البلاد. ولا تضم أرمينيا في يومنا هذا آذريا واحدا من أكثر من نصف مليون من السكان الآذريين كانوا يعيشون فيها لدى إنشاء الحكم السوفياتي في المنطقة. ويدعم هذه الحقائقَ العديد من الوثائق بل وتقر بها مصادر أرمينية رسمية وأكاديمية.

وعلاوة على ذلك، مُنحت في العشرينات أرض الأجداد أذربيجان – أي إقليم غاراباخ (ناغورني كاراباخ) الجبلي – صفة الحكم الذاتي داخل جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية ورُسمت حدوده الإدارية على نحو يضمن تشكيل الأقلية الصغيرة من السكان الأرمن أغلبية في إطار هذا الحكم الذاتي. وفي الوقت عينه، حُرم عدد أكبر بكثير من السكان الآذريين المقيمين حينئذ في جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية من الامتياز نفسه، وحتى محاولات ذِكر هذا الواقع كانت تُقمع بحزم وقسوة ووحشية.

ويشمل ”ضعف ذاكرة“ الجانب الأرميني في كثير من الأحيان التسلسل الزمني للأحداث المتعلقة ببداية المرحلة الحالية من الحرب بين أذربيجان وأرمينيا. ففي الواقع، سبقت العملياتِ العسكرية الواسعة النطاق التي شُنت على أراضي أذربيجان الهجماتُ التي شُنت بنهاية عام ١٩٨٧ على الآذريين في خانكاندي (أو ستيباناكيرت، خلال الفترة السوفياتية) وفي أرمينيا، مما أدى إلى سقوط أولى الضحايا من المدنيين وإلى تدفق سيل من اللاجئين والمشردين داخليا الآذريين. وفي الوقت نفسه، اتخذت أرمينيا والطائفة الأرمنية في ناغورني كاراباخ عددا من الإعلانات والقرارات غير القانونية بهدف تحقيق الانفصال من جانب واحد من الحكم الذاتي عن أذربيجان.

وبعد وقت قصير من تأكيد المزاعم بشأن ناغورني كاراباخ في نهاية الثمانينات، وبإيعاز ومباركة من السلطات الأرمينية، رُحل نحو ٢٣٠ ٠٠٠ من الآذريين الموجودين في أرمينيا من ديارهم. وواكبت هذه العمليةَ أعمال قتل وتعذيب واختفاء قسري وتدمير للممتلكات وأعمال نهب في جميع أنحاء أرمينيا. وقد نُفذت هذه الأعمال بشكل منهجي وعلى نطاق واسع. ففي غضون ثلاثة أيام فقط، من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، قُتل ٣٣ آذريا خلال المذابح التي شهدتها البلدات الأرمينية غوغارك وسبيتاك وستيبانافان. وبلغت حصيلة هذه الأعمال ٢١٦ قتيلا آذريا في أرمينيا خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩، بينهم أطفال ونساء وشيوخ.

لا بد وأن وزير الخارجية في جمهورية أرمينيا يعلم تمام العلم أنه قبل أن يشهد العالم بفترة طويلة الهجمات الإرهابية المروعة التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واعتبارا من ذلك التاريخ في مختلف البلدان، كان جهاز الأمن الأرميني ومنظمات إرهابية أرمينية مختلفة متورطة بشكل نشط بارتكاب أعمال إرهابية على الأراضي الآذرية وفي استهداف منشآت مدنية، بينها مرافق صناعية ووسائل للنقل الجوي والبحري والبري. وفي الحقيقة قُتل نتيجة هذه الأعمال المرتكبة منذ أواخر الثمانينات أكثر من ٢ ٠٠٠ مواطن آذري، معظمهم من النساء والشيوخ والأطفال (لمزيد من المعلومات، انظر وثيقتي الأمم المتحدة A/C.6/50/4 و A/C.6/51/5). وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى السجل الدامي للإرهاب الأرميني الدولي المرتبط بالتحضير للعديد من الأعمال الإرهابية في بلدان مختلفة وبقتل عشرات من المواطنين الأجانب والدبلوماسيين، فإن أقل ما يقال عن محاولات وزير الخارجية الأرميني لربط أذربيجان بالمرتزقة والنشاط الإرهابي، هو أنها محاولات تدعو للاستغراب.

وفي نهاية عام ١٩٩١ ومطلع عام ١٩٩٢، دخل النزاع مرحلة عسكرية فشنَّت أرمينيا عمليات قتالية في أراضي أذربيجان. وتميزت تلك الفترة باتساع نطاق الهجمات وكثافتها وتواصلها. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، جرى الاجتياح الآثم لبلدة خوجالي في أذربيجان، ووقع سكانها ضحية مجزرة لم يسبق لها مثيل. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكما اعتبرت فيه أن الأعمال التي ارتكبتها القوات العسكرية الأرمينية ضد السكان المدنيين الآذريين في خوجالي واليت هي على درجة عالية من الخطورة، يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وفي المحصلة، أدى الصراع المسلح الدائر في إقليم ناغورنو - كاراباخ وحوله بجمهورية أذربيجان إلى احتلال نحو خُمس أراضي أذربيجان وجعل نحو شخص من كل تسعة أشخاص في البلد مشردا داخليا أو لاجئا. كما تسببت الحرب بقتل وجرح الآلاف من

الآذريين، معظمهم من النساء والشيوخ والأطفال. وأَلحقَ العدوانُ على أذربيجان أضرارا بالغة بالمجالين الاجتماعي والاقتصادي للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُترك معْلَم واحد من المعالم التاريخية والثقافية بأذربيجان سالما كما لم ينجُ أي مكان مقدس من التدنيس سواء في الأراضي المحتلة أو في أرمينيا.

وتُثبت أدلة موثَّقة – هي أكثر من أن تُحصى – أن أرمينيا هي من أشعل سعير الحرب؛ وهاجمت أذربيجان واحتلت أراضيها، بما في ذلك إقليم ناغورنو – كاراباخ وسبع مقاطعات متاخمة لها؛ وقامت بتطهير عرقي على نطاق واسع؛ وأنشأت الكيان الانفصالي العرقي الطابع التابع لها على الأرض الآذرية المحتلة. وقد أكد المسؤولون الرفيعو المستوى في يريفان أكثر من مرة أن القوات المسلحة النظامية لجمهورية أرمينيا غزت أرض جمهورية أذربيجان واحتلتها. ومن أحدث الأمثلة على ذلك هو ما صرح به رئيس جمهورية أرمينيا، سيرج سركيسيان، خلال زيارته لمقر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أيار/مايو ٢٠١٠ والذي قال فيه ''إن جيشنا ولد وتعمَّد في ساحة المعركة وإنه بات لدى نخبة الضباط الأرمينيين، كبار الضباط، برئاسة الوزير ورئيس أركان الجيش، تجربة غنية في الحرب، وهي تجربة إيجابية، تجربة ناجحة'' (انظر الجلسة الصحافية المشتركة بين الأمين العام للناتو ورئيس أرمينيا على الموقع www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_63920.htm). إن رياء المسؤولين الأرمينيين لا حدود له بالفعل.

وثمة أيضا حقائق دامغة تشهد على الاستخدام الفعلي لأرمينيا مرتزقة في الهجوم على أذربيجان (لمزيد من المعلومات، انظر مذكرة الأمين العام المعنونة ''استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير'' (A/49/362، الفقرات ٦٩-٧٢)).

وعليه، فإن ما يعتبره الجانب الأرميني ''ممارسة للحق في تقرير المصير'' من قبل الأقلية الأرمينية في أذربيجان وصفه بشكل لا لبس فيه مجلسُ الأمن والجمعية العامة وغيرهما من المنظمات الدولية الموثوق بها، بأنه استخدام غير قانوني للقوة ضد سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية.

وقد جرى مرارا على الصعيد الدولي وبطريقة ولا أوضح، تكرار عدم قانونية الكيان الانفصالي وهياكله التي أنشأتها جمهورية أرمينيا على الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان. ولم تعترف أي دولة في المجتمع الدولي بهذا الكيان الانفصالي كيانا مستقلا، ولا حتى أرمينيا، رغم ما تمارسه هذه الأخيرة من سيطرة فعلية على الأراضي المحتلة في أذربيجان، وتوفره من

دعومة اقتصادية وسياسية وعسكرية لا غنى عنها، لا يمكن من دونها أن يُكتب البقاء لهذا الكيان غير الشرعي.

وعلى عكس المقاربة التي يعتمدها الجانب الأرميني المستندة إلى محاولات إضفاء الطابع القانوني على نتائج استخدام القوة والتطهير العرقي، فإن مبدأ تقرير المصير يمثل عمليةً مشروعة تنفَّذ وفقا للقوانين الدولية والمحلية ضمن حدود مرسومة بدقة. وهذا المبدأ الهام معتمَد في الواقع كقاعدة من قواعد القانون الدولي وهو، باعتباره كذلك، ينطبق على شعوب الأقاليم التي تُعرف بأنها أقاليم مستعمَرة وعلى الشعوب الخاضعة لسطوة الأجنبي وهيمنته واستغلاله، بما في ذلك الشعوب الواقعة تحت الاحتلال العسكري الأجنبي. ولا مجال للشك في أن الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقلية الأرمينية المقيمين في إقليم ناغورنو – كاراباخ في أذربيجان لا علاقة لهم بأي من فئات الشعوب هذه.

ويقضي أيضا مبدأ تقرير المصير بمشاركة الشعوب في ممارسة الحكم في دولهم. وفي هذا السياق، فإن سكان ناغورنو – كاراباخ مؤهلون للاستفادة استفادة تامة من الأحكام الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تقرير المصير ضمن حدود جمهورية أذربيجان وكجزء من سكانها، فالاستفادة من هذه الأحكام هي في صلب الحق في تقرير المصير بموجب القانون الدولي.

والعامل البالغ الأهمية في معالجة قضية تقرير المصير في ما يتعلق بالنزاع بين أذربيجان وأرمينيا هو أن جميع الإجراءات الهادفة إلى اقتطاع جزء من أراضي أذربيجان هي غير قانونية وتشكل انتهاكا للمعيار الأساسي من احترام السلامة الإقليمية للدول، وانتهاكا لقواعد قطعية أخرى من القانون الدولي العام. وقد أكدت محكمة العدل الدولية مجددا في فتواها الصادرة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، أن عدم قانونية عمليات الانفصال من طرف واحد نابعة من أنها ”ارتبطت أو قد تكون مرتبطة بالاستخدام غير القانوني للقوة أو بغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لقواعد القانون الدولي العام، ولا سيما منها تلك التي لها طابع قطعي“.

وعليه، فإن مطالبات أرمينيا، التي لجأت إلى الاستخدام غير المشروع للقوة بغية احتلال أراضي أذربيجان وارتكبت أخطر الجرائم الدولية، كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وحتى الإبادة الجماعية، هي مطالبات تتعارض مع القانون الدولي ولا يمكن أن تستند إليه. لذا، فإن مخطط أرمينيا السياسي الهدام الهادف إلى تقطيع أوصال المجتمعات المتعددة الأعراق وإضفاء صفة قانونية على نتاج العدوان وعلى المظهر المشين للتمايز العرقي، هو مخطط مكتوب له الفشل.

ويبدو أن وزير الخارجية في جمهورية أرمينيا ومرؤوسيه هم وحدهم مَن فاتهم أن يدركوا أنه منذ عام ١٩٤٥ لم يُقبل في الأمم المتحدة أي كيان انفصالي أنشئ بفعل الاستخدام غير المشروع للقوة والتطهير العرقي، أو يُعترف به من قبل المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لحكومة جمهورية أرمينيا، التي طهرت أراضي بلدها والمناطق المحتلة في أذربيجان من جميع السكان غير الأرمن، وتمكنت تاليا في خلق ثقافات أحادية العرق فيها، أن تكون آخر من يدعو الأقليات العرقية إلى الانفصال من طرف واحد من دول ذات سيادة.

ويدعي وزير الخارجية في جمهورية أرمينيا قلقه إزاء عائدات نفط أذربيجان والزيادة في ميزانيتها العسكرية. بيد أنه في الوقت نفسه، أغفل أن يذكر أن الإنفاق الدفاعي السنوي لأذربيجان لا يزال منسجما مع مجمل الزيادات في الميزانية؛ وأن أذربيجان لا تزال تنفق على الجيش نسبة من ناتجها المحلي الإجمالي هي أدنى بكثير من تلك التي تنفقها أرمينيا؛ وأن حجم القوات المسلحة لأذربيجان متناسب مع عدد سكانها ومساحة أراضيها وطول حدودها، وهو لا يزال أصغر من مثيله لدى أرمينيا. ومن الجدير ذكره أن رئيس جمهورية أرمينيا سيرج سركيسيان صرح في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ خلال زيارته لمقر الناتو أن ”لدى الجيش الأرميني أنواعا من الذخيرة تحلم بأن تمتلكها بلدان يوازي حجمها عشرة أضعاف حجم أرمينيا“ (انظر الجلسة الصحافية المشتركة بين الأمين العام للناتو ورئيس أرمينيا على الموقع www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_63920.htm). إن كلمات كهذه لا تحتاج إلى تفسير.

كما لا يوضح الجانب الأرميني أن آلية تحديد الأسلحة غير مطبقة في الأراضي المحتلة لأذربيجان وأن أرمينيا تنشر، خارج أي رقابة دولية، كمّاً كبيرا من الأسلحة والذخائر في هذه الأراضي.

ولم يأتِ البيان الذي أدلى به وزير خارجية أرمينيا ليتناقض مع التكهنات والتفسيرات الخاطئة المعتادة الصادرة عن المسؤولين الأرمن في ما يتعلق بالقيمة الحقيقية التي يعطونها لعملية تسوية النزاع.

وإزاء خلفية استمرار احتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان، لم يسبق أن كان، بل من المخالف للمنطق أن يكون، لدى أرمينيا الوقاحة لإلقاء اللوم على بلد معتدى عليه، لرفضه المزعوم الاقتراح الداعي إلى توقيع اتفاق بشأن عدم استخدام القوة. وينبغي أن يكون واضحا في هذا الصدد أن هناك استثناءين قانونيين للحظر الواسع النطاق المفروض من قبل ميثاق الأمم المتحدة على استخدام القوة بين الدول، منصوص عليهما في الميثاق نفسه. ويتصل أحد هذين الاستثناءين بممارسة الحق في الدفاع عن النفس (المادة ٥١). ومن الواضح أنه يجب

إعادة تأكيد مبدأ عدم استخدام القوة، الذي انتهكته أرمينيا بشكل صارخ، في العلاقات الدولية بين أرمينيا وأذربيجان في إطار تسوية النزاع، وتطبيقه في أعقاب الانسحاب الكامل للقوات المسلحة الأرمينية من إقليم ناغورنو - كاراباخ وغيره من الأراضي المحتلة من أذربيجان. وعليه، فإن أي تكهنات بشأن هذه المسألة من الجانب الأرميني ليست سوى دعاية مغرضة معهودة.

وفي الواقع، إن أذربيجان، بوصفها بلدا يعاني من احتلال أراضيه ومن التشريد القسري لمئات الآلاف من مواطنيه، هي أكثر الأطراف اهتماما في تحقيق تسوية تفاوضية للنزاع وفي إزالة آثاره في أبكر ما يمكن. فقد برهنت أذربيجان بشكل واضح لا لبس فيه توقها إلى إيجاد حل للنزاع يستند إلى القانون الدولي وهي تسعى إلى تسخير جميع الموارد السياسية والدبلوماسية المتاحة لها لتلك الغاية. كما أعربت حكومتي مرارا عن استعدادها لضمان أعلى مستوى من الحكم الذاتي لناغورني كاراباخ ضمن جمهورية أذربيجان، رغم صعوبة اتخاذ قرار كهذا، كما قد يبدو للوهلة الأولى، وصعوبة مراعاة بدعة الحكم الذاتي المفروض من الخارج في ناغورني كاراباخ خلال الفترة السوفياتية، وطرد الآذريين من أرمينيا، والعبء الثقيل المترتب على النزاع الحالي جراء الخسائر والمعاناة البشرية.

وعلى العكس من ذلك، فإن وزير خارجية أرمينيا بتأكيده أن ''شعب ناغورنو - كاراباخ مارس حقه في تقرير المصير''، فهو إنما يؤكد مرة أخرى أن الجانب الأرميني يعتبر عملية تسوية النزاع مجرد وسيلة لإنجاز ضم الأراضي الآذرية التي حاز عليها بالقوة العسكرية وقام فيها بأعمال التطهير العرقي.

إن البيان الذي أدلى به وزير الخارجية في جمهورية أرمينيا تضمَّن إشارة إلى المبادئ والعناصر التي اقترحها رئيسا مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولكنه أغفل في الوقت عينه أن يضيف أن القصد من هذه المبادئ والعناصر هو أن ''تعكس تسوية مقبولة قائمة على أساس مبادئ وثيقة هلسنكي النهائية أي عدم استخدام القوة، والسلامة الإقليمية، والمساواة في الحقوق، وتقرير المصير للشعوب'' (انظر البيان المشترك بشأن النزاع في ناغورنو - كاراباخ لرؤساء الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في قمة لاكويلا لمجموعة البلدان الثمانية، ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩).

وفي هذا الصدد، من الطبيعي أن يُطرح السؤال عن ماهية التسوية التي يعتزم الجانب الأرميني التوصل إليها بقوله ''إن شعب ناغورنو - كاراباخ مارس [بالفعل] حقه في تقرير المصير''. وعليه فإن إعطاء توضيحات لهذه المسألة ضروري أيضا لأنه لا يمكن تقديم انسحاب القوات العسكرية الأرمينية من الأراضي المحتلة في أذربيجان المحيطة بإقليم

ناغورنو – كاراباخ فقط، كتسوية لأن إنهاء أرمينيا احتلالها غير المشروع لهذه الأراضي يشكل التزاما عليها بموجب القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإن وزير الخارجية في جمهورية أرمينيا، رغم إشارته إلى المبادئ والعناصر التي اقترحها رئيسا مجموعة مينسك، لم يذكر البتة أن أرمينيا لم توضح بعد ما إذا كانت تقبل بها برمّتها.

ومن الواضح أن أرمينيا، بتمسكها بمطالب غير واقعية، ومحاولتها تضليل المجتمع الدولي، وإعطائها الأفضلية للخطاب العدواني واللجوء إلى الأعمال الاستفزازية، تسعى إلى نزع المصداقية من العملية السياسية الجارية المستندة في أساسها إلى صيغة التسوية القائمة على إنهاء الاحتلال الأرميني غير القانوني واستعادة السيادة والسلامة الإقليمية لأذربيجان، وضمان التعايش السلمي بين الجماعتين الأرمينية والآذرية في إقليم ناغورنو – كاراباخ بجمهورية أذربيجان.

إننا نعتبر موقف أرمينيا هذا تحديا مفضوحا لعملية تسوية الصراع وتهديدا جديا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. وكلما بكّر المسؤولون في هذا البلد في إدراك غياب أي أفق لمخططهم السياسي الهدام والخطير، كلما بكّر شعبانا في الاستفادة من السلام والاستقرار والتعاون.

أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٤ و ٣٩ و ٧٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين **مهدييف**
السفير
الممثل الدائم